المحاضرة الثالثة:

مقومات قوة الدولة، التصنيفات، مؤشرات قياس قوة الدولة

تُعَدّ القوة مفهوماً مركزياً في حقل العلاقات الدولية وفي دراسات النظم السياسية، إذ تمثل الأداة الرئيسة التي تستند إليها الدول من أجل حماية مصالحها وصياغة مكانتها ضمن النظام الدولي. ومن هذا المنطلق، برز الاهتمام الأكاديمي بتحليل مقومات القوة باعتبارها الركائز التي تُبنى عليها قدرات الدول، وكذلك دراسة تصنيفاتها وأشكالها المختلفة بين القوة الصلبة والناعمة والذكية، فضلاً عن آليات قياسها. فالتحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي، إلى جانب التطورات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية، فرضت على الدول اعتماد مقاربة شاملة للقوة لا تقتصر على بعدها العسكري فحسب، بل تمتد لتشمل البعد الاقتصادي، السياسي، الدبلوماسي، الثقافي والإعلامي. ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة البحثية التي تسعى إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة لمقومات القوة، تصنيفاتها، ومؤشرات قياسها، بهدف توضيح كيفية تشكّل مكانة الدول وقدرتها على التأثير في البيئة الإقليمية والدولية، وسنوضح ذلك بالمحاور الاتية:

أولاً: مقومات قوة الدولة

مقومات القوة هي الأسس التي تُبنى عليها القوة، فهي الموارد والقدرات التي إذا استُثمرت بشكل فعّال تُحوِّل الدولة أو الفاعل السياسي إلى قوة مؤثرة، وتُقسم عادةً إلى:

1. مقومات طبيعية (موضوعية):

أ. **الموقع الجغرافي:** هو الذي يحدد علاقة الدولة بجيرانها وبمراكز الثقل الحضارية أو السياسية في العالم، وهذا هو الذى يحدد أهمية الموقع الجغرافي لأية دولة، وللموقع الجغرافي أثر كبير في تفسير سلوك الدولة لأن الموقع يورث مجموعة من العلاقات الخاصة بين الدولة والدول الأخرى، وإن العديد من النشاطات والخصائص السكانية للدولة تنسب في الغالب إلى موقع الدولة الجغرافي، لذا فهو مؤشر مفيد لتفسير الإطار العام لسلوك الدولة وسياستها الداخلية والخارجية ومع إن الموقع الجغرافي يتصف على الدوام بالثبات على سطح الأرض غير أن قيمته السياسية والسوقية في تحول دائم وذلك بسبب انتقال مركز القوى الجيوبولتيكية ولتطور التكنولوجيا وبخاصة فيما يتعلق بالاتصالات والمواصلات ونوع الأسلحة والتحالفات الدولية.

ب. **الموارد الطبيعية (نفط، غاز، معادن، مياه):** تمثل الموارد الطبيعية عاملا أساسيا أو مكملا أساسيا في زيادة قوة الدولة والمحافظة عليها، وعليه فان أي تهديد مباشر أو غير مباشر لموارد الدولة الطبيعية، إنما يعني تهديدا لأمنها القومي أو تهديدا لحجم قوتها.

ج. **المساحة والحدود:** تفيد المساحة الكبيرة في إعطاء الدولة عمقا استراتيجيا يمكنها الانسحاب للخلف وتنظيم صفوفها، إذا دعت ضرورات الحرب لذلك.

د. **عدد السكان وتوزيعهم:** عنصر السكان هو من أهم عناصر القوة للدولة، وحجم السكان الأصليين الكبير يجعل من القوات النظامية المسلحة جيشا كبيرا يعتمد عليه في الحروب، وقد أشار إلى ذلك "ابن خلدون" في مقدمته، فقد قال: أن عنصري المال والرجال هما من أهم عناصر ومكونات الدولة، أما القوات المرتزقة التي تستخدمها الدولة في الدفاع عن حدودها وذاتها فأنها وان حققت نجاحا ملحوظا، إلا انه لا يمكن مقارنتها بالقوات المكونة من السكان الأصليين، فالأخيرة إنما تقاتل من اجل المال لا من اجل قضية أخرى، وهو ما يجعلها اقل حماسا أن امتكن متراخية فلحف القوات النظامية المكونة من السكان الاصليين فأنها تقاتل من أجل ذاتها ووجودها.

2. مقومات بشرية:

أ. **حجم السكان ونوعية القوى العاملة:** أن أهم شيء يجب معرفته هو تحديد نسبة السكان المنتجين لبقية السكان لما لذلك من أهمية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية فالأطفال والمتقدمون في السن هم أساساً غير منتجين في هذا الإطار ويشكلون استنزافاً لموارد الدولة. فضلاً عن أن الحدود الدقيقة لسنوات الإنتاج تختلف بمرور الظروف الزمنية والثقافة وتتراوح بين 60 – 15 سنة للإنتاج الاقتصادي و 35 – 18 للخدمة العسكرية.

ب. **التعليم والتكنولوجيا:** إن الموارد الطبيعية للدولة لا تسهم في قوتها إلا بمقدار الكفاية في استغلالها من الناحتين التكنولوجية والاقتصادية، وبدن ذلك تصبح هذه الموارد امكانيات مهدورة ومعطلة، وأقوى دول العالم اليوم هي أقواها اقتصاديًا وأكثرها تطورًا في المجال التكنولوجي . أدخل العامل التكنولوجي ثورة كلية على العلاقات الدولية حيث أضحى أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدم وآخر متخلف، كما أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج وساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول وطورت أساليب الزراعة وضاعفت من مردوديتها وبصفة عامة تهيأ التكنولوجيا أكفا الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية، المادية والبشرية المتاحة للدولة كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية حيث أصبحت تقاس بمدى قدرة الدول في إنتاج الأسلحة وفي جمع المعلومات.

ج. **الثقافة والوعي المجتمعي:** مستوى الثقافة العامة فهو مهم جداً لأن الثقافة تؤثر على مستويات مهارات السكان من الناحيتين الكمية والنوعية، فبدون شعب متعلم بشكل مقبول فإن الاقتصاد الصناعي لا يتمكن من الانطلاق ولا يمكن أن يكون هناك أيضاً تنمية وتقدم تكنولوجي بدون تعليم الجمهور.

3. مقومات اقتصادية:

أ. **الناتج القومي:** إن أهم مسألة تعنينا في هذا المضمار تتمثل في رغبة الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فالعيب في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي يجعل بعض الدول هشة، وفي عدة مناطق في العالم يعيش السكان على معونات ويعانون من الجوع. إن المسألة الرئيسية تتمثل في توفير الغذاء للسكان بحيث تتمكن الدولة من إنتاج ما يكفي من الغذاء لسد حاجتها . لقد عانت بريطانيا من مساوئ هذه المشكلة في زمن الحرب لأنها تنتج أقل من نصف الغاء الدي تحتاجه، ومن هده الناحية التاريخية فإنها احتاجت إلى بحرية ضخمة لتأمين حماية خطوط إمداداتها الغذائية.

ب. **التجارة والصناعة والزراعة:** تعد القطاعات الإقتصادية المختلفة، ومدى التوازن وعدمه بينها مثل قطاع الزراعة والصيد، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، ودرجة الكفاية الذاتية، وإستقرارها الإقتصادي من سمات قوة الدولة، فمن الواضح مثلا أن نيجيريا بإنتاجها المتنوع من المواد الأولية (القطن _ الكاكاو _ المطاط _ الأخشاب _ القصدير – زيت النخيل – البترول) موقفها الإقتصادي أكثر قوة من غمبيا التي تعتمد على صادرات الفول السوداني وحدها، وأن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تواجه قطع الإمدادات البترولية، أو النقص فيها بصورة أكثر من اليابان.

4. مقومات عسكرية وأمنية:

أن الاعتماد الكامل على القوة العسكرية لوحدها لتأمين الدفاع عن الدولة هي حالة نادرة في التاريخ، فحتى أكثر الدول قوة بحاجة إلى حلفاء ودول مساندة. وهذا صحيح بالنسبة للقوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة. والدول الصغيرة أو الضعيفة والتي هي في موقع جغرافي جيد وترتيب دبلوماسي يمكن أن تضمن أمنها من خلال التحالف مع القوى الكبرى أو من خلال المنافسة بين عدد من الدول العظمى. وقد تشعر الدول الصغرى باطمئنان بالرغم من عدم امتلاكها لقوة عسكرية فعالة حينما تعتمد

في دفاعها على المنظمات الإقليمية وعدم الانحياز أو بواسطة الأمم المتحدة إن امتلاك السلاح ليس مرتبطاً وجوده بحالة الْحُرب وإنما بحالة السلم أيضاً.

5. مقومات سياسية ودبلوماسية:

فقد تميزت دبلوماسية الدول الصاعدة بكثرة نشاطها سواء من جانب عقد الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف من خلال الفاعلية في إطارها وامتلاك الارادة السياسية لمتابعة المصالح حيث تعتبر العلاقات الوثيقة بين الحكومة والأعمال من أبرز مقومات الدول الصاعدة وعلى سبيل المثال فإن الصين تمارس بشكل وغير مسبوق دولياً، دبلوماسية الاموال السائلة (Diplomacy Cash) مما أدى إلى أن تمتد مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم.

6. مقومات ثقافية وإعلامية:

تشمل وسائل الإعلام والدعاية التي تصاعدت تأثيراتها بشدة في عصر الأقمار الصناعية، إذ تقوم هذه الوسائل بمجموعة من الأنشطة الموجَّهة للتأثير في أفكار النخب غير الرسمية والأفراد العاديين في الدول الأخرى، بهدف تسويق توجُّهات معيَّنة، أو الدفع في اتجاه تأييد وضع معين أو رفضه، فقد أصبح الإعلام قوة خصوصاً مع تصاعد أهمية تأثيرات الرأي العام في التوجُّهات السياسية للدول. وتختلف الأدوات الثقافية عن الوسائل الدعائية والأيديولوجية في أنها ترتبط بتوظيف الإنتاج الثقافي والتراث القومي في التأثير على الشعوب الأخرى، الوسائل الرمزية تشتمل هذه النوعية من القدرات على وسائل غير مادية لها وقعها وتأثيراتها القوية في بعض الأحيان على الطرف الآخر، كالأدوات الأيديولوجية الرمزية التي تهدف إلى نشر تصوُّر مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، بما يحمله ذلك من قيم تخدم مصالح الدولة الفاعلة في المدى الطويل.

ثانياً: تصنيفات القوة

سيطر مفهوم القوة الصلبة المتمثل في القوة العسكرية مدة طويلة على أدبيات العلاقات الدولية، حيث كان النمط الوحيد السائد والمتحكم في مجرى العلاقات بين الدول، لكن العقود الأخيرة شهدت تغيرا في أنماط القوة، إذ أصبحنا أمام ما أصطلح عليه القوة اللينة والقوة الذكية التي أضحت محل إهتمام كل الدول، ذلك لإدراكها أن القوة الصلبة أصبحت غير كافية منفردة، ما جعلها تسعى لتطوير وزيادة قوتها، وفي هذا المحور ستتعرف على أصناف المختلفة للقوة.

1.القوة الصلبة:

أ– **القوة العسكرية:** تأتي القوة الصلبة داخل الإتجاه الذي يرى أن القوة هي الإكراه والإجبار، وهي تعتمد بالأساس على القوة العسكرية للدول، ولقد سيطر مفهوم القوة الصلبة ومن داخلها القوة العسكرية على أدب العلاقات الدولية لفترة كبيرة في كتابات المدرسة الواقعية، التي ترى أن الدول هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، وأن كل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح الفواعل لأخرى في ظل نظام قائم على الصراع من أجل القوة.

وتؤكد مدرسة (الواقعية الجديدة) أن سبب الحروب ليست الطبيعة البشرية؛ بل بناء السياسة الدولية، وتؤكد المقاربة البنائية أن الطبيعة الفوضوية للسياسات العالمة– وحقيقة أنه ليس ثمة سلطة أعلى فوق الدولة – أكثر من أن تستطيع أن تناشد بما تراه فهي في عالم الإعتماد على النفس، وتقدم الموارد العسكرية أفضل مساعدة، أما الدوافع الأخرى مثل الطمع والهيمنة فهي أقل أهمية من الأمن، وهي رغبة بسيطة في العيش، كما تمثل القوة العسكرية كعنصر ظاهر من عناصر القوة تحول جميع العناصر المادية إلى قوة فعلية، وهي من أهم المؤشرات الأساس على القوة الكامنة للدولة في زمن السلم، وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة في زمن الحرب.

ب– القوة الإقتصادية: إن القوة الإقتصادية هي الرافد الذي تعتمد عليه القوى لتأمين موقعها في السياسة الدولية؛ إذ تعد القدرة الإقتصادية البنية التحتية للقوة الشاملة، فكل وحدة من وحدات النظام الدولي لا يمكن أن تتمكن من تحقيق النجاح الأكبر من أهداف السياسة الخارجية من دون أن تتوافر لديها عناصر القوة الإقتصادية الذاتية التي تنطلق من الإقتصاد الداخلي لبناء الذات إلى الخارج من أجل تعزيز متلازمة مكونات القوة الشاملة.

2. القوة الناعمة:

شهدت السياسات العالمية إهتماما متناميا بالأبعاد غير الملموسة للقوة (القوة الناعمة)، وذلك بعد أن أصابت الدولة لعنة القوة الصلبة التي طالما تصدرت المشهد في السياسات الخارجية للدول، وعجزت الدول عن تحقيق أهداف سياستها الخارجية إعتماداً على تلك القوة الصلبة فقط، فجاءت مراجعات السياسة الخارجية لإعطاء أهمية للأبعاد الناعمة للقوة وخاصة منذ الحرب الباردة، القوة الناعمة إنما هي مفهوم وصفي ليس معياريا، وعلى غرار أي شكل من أشكال القوة يمكن إستخدامه لأغراض حسنة أو سيئة، وكان لدى أدولف (Mao) وماو تسي تونغ (Joseph Stalin) وجوزيف سالين (Adolf Hitler) هتلر ومجموعة كبيرة من القوة الناعمة في نظر مساعديهم، ولكن هذا لم يجعل منها شيئا ذا نفع؛ إذ لا يفضل بالضرورة لي العقول أكثر من لي الأذرع.

والقوة الناعمة ليست شبيها بالتأثير فقط ؛ أن التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوى، كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على إستمالة الناس بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها، بل هي أيضا القدرة على الجذب والجذب كثيرا ما يؤدي إلى الإذعان وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك فإنها ببساطة – هي القوة الجذابة، يعبر نايعن عن القوة الناعمة فيقول: إن القوة الصلبة والجبروت العسكري والإقتصادي غالبا ما يجعل الآخرين يغيرون مواقفهم ويمكن أن تتركز القوة الصلبة على التهديدات (العصي) ولكن نتستطيع أحيانا أن تحصل على النتائج التي تريدها دون أي تهديدات ملموسة أو رشاوى، والطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريد تسمى أحيانا ألوجه الثاني للقوة.

كما أنا لقوة الناعمة لبلد ما ترتكز على ثلاث موارد هي: ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين) وقيمة السياسة (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج) وسياساته الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية) ، فقد يتمكن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية وليس فقط لإرغام الدول على التغيير بتهديدهم بالقوة العسكرية أو العقوبات الإقتصادية فهذه القوة الناعمة – جعل الآخرين يريدون ما تريد – تختار الناس بدلا من إرغامهم.

3.القوة الذكية:

القوة الذكية وإن كانت على مستوى المفهوم جديدة، حيث دشن جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية في عام 2003، إلا أنه على مستوى المضمون فهو ليس جديدًا فله تاريخ قديم، فمنذ عام 1832 رأى Carl von Clausewitz أحد المنظرين العسكريين الألمان أن هناك طريقتين للقتال مع العدو وهما متطلبات قيمية وقدرة على التأثير (قوة ناعمة) وذلك بجانب القوة العسكرية، وتطور المفهوم إلى أن أصبح تحت مسمى القوة الذكية Smart power مع جوزيف ناي عام 2003 عندما أعاد ناي اختراع المفهوم، وظهر المفهوم في عام 2008 على أرض الواقع في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي باراك أوباما، وتناولته هيلاري كلينتون عام2009 كمفهوم حيوي لدعم السياسة الخارجية الأمريكية، دشن جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية في عام 2003 لمواجهة خرافة أن القوة الناعمة تنتج سياسة خارجية مؤثرة، وهو مفهوم تطوري وصفى يعنى بالاستراتيجية التي تجمع بنجاح بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في سياقات مختلفة وهى متاحة للفواعل من الدول ومن غير الدول، فمفهوم القوة الذكية.

يأتي في قلب عملية تحويل القوة Power conversion، حيث أن بعض الدول لديها مصادر كثيرة للقوة ولكنها تفشل في تحويلها لمخرجات تصب في صالح الدولة، والخطوة الأولى لتحقيق القوة

الذكية وتحويل القوة بفاعلية هو فهم كامل لمصادر القوة التي تمتلكها الدولة وكيفية الجمع بينهما في سياقات مختلفة ويؤكد ناي على أهمية السياق الذي تستخدم فيه استراتيجيات القوة الذكية، ففى ظل أن القوة هي القدرة على التأثير علىٰ سلوك الآخرين للحصول علىٰ ما تريد، فيكون أدوات ذلك في القوة الذكية الإكراه والدفع والجذب ولا يمكن الاعتماد علىٰ أي منهما منفردًا عن الآخرين، وركز ناي علىٰ ما أسماه أي الذكاء السياقي ، وأهميته لمفهوم القوة الي taer se air يعنىٰ امتلاك المهارات التي تساعد صانع السياسة الخارجية علىٰ التخطيط للتكتيكات مع الأهداف لخلق استراتيجية اندماجية تجمع بين القوة الصلبة والناعمة من دبلوماسية عامة وبرامج تبادل طلابي ومساعدات تنمية وإنقاذ كوارث وغيره، وظهر مفهوم القوة الذكية مرتبطا بمراجعة السياسة الخارجية الأمريكية بالأساس بعد فشل الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان والانتقادات العالمية للقوة الصلبة الأمريكية من ناحية وعدم قدرة القوة الناعمة الأمريكية أن تأتى بنتائجها المطلوبة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أكد أن السياسات الأمنية الناجحة في عصرنا هذا تعتمد بالأساس علىٰ استراتيجية ذكية للجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة معًا وعدم الاعتماد علىٰ أي منهما دون الأخرى.

ثالثا: قياس قوة الدولة

تكمن أهمية القوة في قدراتها على التأثير، وتستند بشكل عام إلى إمتلاك الدولة عناصر أساسية متعلقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات، حيث تشكل بمجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكنها من فرض خياراتها على الآخرين، وفقا للوجهة التي تخدم مصالحها، وتظهر هذه العناصر بأشكال مختلفة ومتنوعة ويمكن تقسيم عناصر القوة إلى عناصر ثابتة وعناصر متغيرة:

1. **العناصر الأساسية:** يقوم تصنيف دول العالم إلى قوى عظمى كبرى ودول متوسطة (قوى إقليمية) ودول صغيرة في التراتبية الدولية على أسس عناصر القوة ذات الطبعة الثابتة نسبيا، وتجتمع في العنصر الجيوبولوتيكي وهو الأرض، ويتمثل هذا الجانب في العامل الجغرافي ومميزاته وفي التاريخ والسكان إلى جانب الثقافة، لكن بطبيعة الحال لا يعني هذا أن ثقل هذه العناصر ثابت لا يتغير في معادلة قوة الدولة بل إن لوضع الدولي المتغير يفتح المجال أمام تغير الثقل النوعي للعناصر الثابتة المذكورة الموجودة ضمن توازنات القوى لأي دولة، وتتمثل العناصر الأساسية في: موقع الدولة والمتمثل في موقعها الفلكي وموقعها بالنسبة للماء واليابسة وموقعها بالنسبة لدول الجوار وموقع الدولة

الإستراتيجي، المساحة، شكل الدولة وتضاريسها، المناخ الحدود، السكان، الموارد الطبيعية، الموارد والإمكانات (القدرات) الإقتصادية، عامل القوة العسكرية.

2.**العناصر المتغيرة:** هي تلك العناصر التي تعتمد على عنصرين رئيسين: الموارد والقدرة على التوظيف وهذا ما يجعل هذه العناصر المتغيرة من حيث حجم الموارد، ومن حيث القدرة على التوظيف، وبالتالي التأثير في الآخرين سلبيا أو إيجابيا، وتتمثل العناصر المتغيرة في: النظام السياسي للدولة، الأحزاب السياسية الرأي العام، جماعات الضغط.

خلاصة: خلصت الورقة إلى أن قوة الدولة لا تُقاس فقط بعنصرها العسكري أو حجم مواردها الطبيعية، بل هي نتاج تفاعل معقد بين مجموعة من المقومات الطبيعية، البشرية، الاقتصادية، العسكرية، السياسية، والثقافية والإعلامية. كما أن تصنيف القوة تطوّر من التركيز على القوة الصلبة إلى الاهتمام بالقوة الناعمة، وصولاً إلى مفهوم القوة الذكية الذي يجمع بينهما وفقاً لسياقات محددة. ويُعَدّ قياس قوة الدولة عملية نسبية تستند إلى عناصر ثابتة مثل الموقع الجغرافي والموارد الأساسية، وأخرى متغيرة مثل النظام السياسي والرأي العام وقدرة الدولة على توظيف مواردها.